أهمية الاستثمار في القطاع الصحي

الحلقة الأخيرة

● إن الخيارات السياسية للمشروع الحضاري الجديد، الذي حدد منطلقاته ورسم اتجاهاته، فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح، تتطلب بالضرورة تناسقاً كاملاً مع الخيارات الاقتصادية. لذلك فإن التحرر السياسي وإشاعة الديمقراطية وتكريس التعددية والحريات العامة وغيرها من المبادئ لاتستقيم إذا لم يصاحبها مشروع تنموي نهضوي شامل يمكن من تحقيق التقدم والازدهار، بإفساح المجال واسعاً أمام كل القطاعات والطاقات للمساهمة في الانتاج والتسويق والاستثمار ومختلف الأنشطة التي توسع النسيج الاقتصادي وتدعم ديناميكيته.

ولقد شهدت اليمن تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، تجسيداً لسياسة اقتصادية واقعية، أنبثقت من فلسفة فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح المبنية على مبادئ معاصرة للعمل التنموي، تعتمد التفتح على كل الفضاءات، وتحقق الأسس المطلوبة للتنمية بغية الاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي، بكل تجلياته ومكوناته الحديثة المتمثلة بحرية التجارة وانفتاح السوق العالمية والعمل وفق آليات السوق، والتعامل مع متغيرات الأوضاع الاقليمية والعالمية فيما يخدم مرحلة تحقيق التراكمات الكمية والتحولات النوعية الاقتصادية في بلادنا باعتماد التلازم والتكامل بين مختلف المجالات والقطاعات، من خلال تنمية الاستثمار وتوفير قنوات الجذب اللازمة لاستقطاب وتشغيل رؤوس الأموال الوطنية والعربية والدولية في مناخ من الحرية الاقتصادية والامتيازات والتسهيلات التي حددها قانون الاستثمار اليمني رقم(٢٢) لعام ١٩٩١م وتعديلاته، والذي يهدف إلى رسم السياسات الاستراتيجية في المجال الاقتصادي، وتطوير الآليات العلمية والعملية للتعامل مع المستثمرين بما يلائم البيئة الاستثمارية والنهوض بمقوماتها إلى مدى استثماري أكثر زخماً في المجالات الاقتصادية بما فيها قطاع الصحة، باعتبار ذلك عملاً كبيراً، يتطلب وسائل وآليات حديثة ومتنوعة تواكب التطورات وتجاري العصر.

ولأن التنمية الصحية بمختلف مستوياتها الوقائية والعلاجية، تمثل مرتكزاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعامل الحيوي الفاعل والمحرك لديناميكية النهوض الاقتصادي، من خلال ضمان بيئة صحية لمجتمع معافى وسليم من أية علل أو أمراض، يكون فيه الانسان قادراً عى اكتساب العلم والخبرات والمهارات الفنية والمهنية والتقنية التي تؤهله للانتاج والعطاء والإبداع والبحث العلمي، وتوظيف قدراته في المجهودات التنموية الشاملة .. فإن فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح ومنذ وقت مبكر من تحمله مسؤولية قيادة الوطن، قد أولى اهتماماً بالغاً بالقطاع الصحي، وعمل على تعبئة كل الطاقات والامكانيات وتوظيفها بأحسن الطرق لتحقيق السلامة والأمن الصحي للإنسان اليمني، عملاً بمبدأ «الصحة للجميع».

وبرز ذلك من خلال خطط واستراتيجيات طموحه، وضعت في صدارتها مهام النهوض بمستوى الخدمات الصحية، وشهد القطاع الصحي قفزات نوعية وكمية هائلة، انتشرت معها وتزايدت عدد المرافق الصحية والمستشفيات والمراكز والوحدات والصيدليات في مختلف محافظات الجمهورية، بحيث أصبح العلاج في متناول كل مواطن في الحضر والريف على حد سواء، تجسيداً لسياسة، مجانية الخدمات الصحية والطبية التي قادها فخامة الرئيس.

فمنذ تنفيذ المراحل الأولى من مشروع الرعاية الصحية الأولية عام ١٩٨٠م، الذي حقق نتائج طيبة، وكذا مشروع التطعيم الموسع لحماية الأطفال من الأمراض الفتاكة في نفس العام، ثم مواجهة أمراض الملاريا وحمى الوادي المتصدع قادها فخامة الرئيس بنفسه، مروراً بتنفيذ خطة التغطية التلقيحية وتوسيعها للوقاية من مختلف الأمراض، وحققت نجاحات كبيرة في مجال التحصين الشامل للأطفال ضد الأمراض الستة القاتلة، في مؤازرة مع تطور مستوى خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل في عموم محافظات ومناطق الجمهورية.

وغير ذلك من الاجراءات والخطوات الخدمية الصحية، التي أثمرت عن القضاء على العديد من الأمراض الوبائية التي ظلت تفتك بمئات الأطفال سنوياً، حتى انقرضت في بلادنا بينما ماتزال منتشرة في كثير من بلدان العالم..!

نقول منذ تلك البدايات الفاعلة، ومروراً بمراحلها المختلفة اتخذ العمل في قطاع الصحة، طابعاً مؤسسياً، تمثل في تكوين الأطر المؤسسية للهياكل الصحية، تنظيماً وإدارة وبرامج وخطط، ارتقت كثيراً بالاداء ووفرت بيئة ملائمة لتطوير البنية الأساسية وتدعيم التجهيزات الطبية وتنمية كفاءة ومهارات الموارد البشرية التي يتوقف عليها أي تطور أو تحديث.

ومواكبة لهذا التطور الكبير، الذي

■الدكتور/ علي حسين الذاري

يترجم اهتمام فخامة الرئيس بقطاع الصحة، ولمزيد من التحديث وتحقيق النجاحات في هذا المجال، فقد وجه فخامة الرئيس بزيادة الانفاق الحكومي على قطاع الصحة من الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٤م إلى ٣٥ مليار ريال، مقابل ١٠ مليارات ريال عام ١٩٩٧م وبموارد مالية لتحسين مستوى الصحة بلغت نحو ٤,٢ مليار دولار إلى عام ٢٠١٥م.

وبالنظر إلى التقدم الهائل المحقق في التخصصات النادرة، كعلاج أمراض وجراحة القلب وأمراض وزراعة الكلى وجراحة المخ والأعصاب وهي المراكز التي افتتحها فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٤م، إلى جانب مركز أشعة الرنين المغناطيسي ومركز علاج السرطان وأقسام جراحة المخ والأعصاب والجراحات الميكروسكوبية وجراحات الصدر والشرايين ومناظير الجهاز الهضمي وعمليات المسالك البولية وأشعة الليزر وجراحة العظام والأعصاب والعيون...الخ، في مستشفى الثورة العام والمستشفى الجمهوري بصنعاء، المزودة بأحدث الأجهزة والمعدات تتعامل معها كوادر وطنية طبية وفنية وعقول ماهرة تشبعت بأعلى مؤهلات العلم الحديث والتكنولوجيا في هذا المجال .. بالنظر إلى كل هذا التقدم يبقى الاستثمار في قطاع الصحة -العام والخاص- هو المدخل الأساسي والرهان الأوفر حظاً وضمانة للتنمية ونمو الاقتصاد ومكافحة الفقر وخلق فرص العمل، بالتكامل مع عملية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى..

ان اليمن يشكل جزءاً وموقعاً مهمين في هذا العالم يؤثر ويتأثر به ولقد اصبح العالم يشهد مستجدات تحولات متسارعة فرضت نفسها كظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية وفتح الاسواق واعتماد آلية السوق وقيم المنافسة على كل المستويات والاصعدة الى درجة ان التقدم الهائل في العلوم وتكنولوجيا المعلومات قد جعل الاستثمار من أهم العوامل الديناميكية لعجلة الاقتصاد وترجمة أية جهود وخطط لمشاريع استثمارية طموحة في المجال الصحي وضمان المحتوى التكنولوجي والبحث العلمي سوف يلعب دوراً كبيراً في نقل اليمن الى وضع اكثر تطوراً يليق بمكانتها بدلا عن وضعها الحالي الذي هو شأن اي دولة نامية تنقصها الكثير من امكانيات وآفاق الاستثمارات الناجحة .

المؤكد هنا ان العالم اليوم بمستجداته وتحولات نموه يتجه اينما يوجد الاستثمار واليمن بلد بكر وبيشر باستثمارات كبيرة ومغرية ولهذا فقد اولت حكومتنا الرشيدة اهتماماً لتوفير مناخ الاستثمار واعطت أهميته بعداً استراتيجياً سوف ناتى على تفنيد سياساتها وخططها واجراءاتها ولكن يجدر ربنا الاشارة هنا الى احدث احصائية عن الاموال المستثمرة على مستوى العالم بما فيها بلادنا حيث نجد ان المبالغ التي استثمرت دولياً بلغت حوالي (٦٠٧) مليارات دولار حصة العالم العربي منها لم تزد عن ثمانية مليارات دولار فقط وحوالي ثلثها توزع بين المغرب وتونس ومجلس التعاون الخليجي اما حصة اليمن من هذه الاستثمارات رقم لا يستحق الذكر بحسب حديث وزير الخارجية د./ ابوبكر القربي - صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١١٦٤) ٢ ديسمبر ٢٠٠٤م الذي ابدى استغرابه رغم كل الاهتمام الذي بذلته الحكومة للترويج للأستثمار في اليمن !.

الحقيقة الثابتة ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بفكره المستنير استوعب مبكراً كيف لليمن ان تواكب العصر وتأخذ باخر ما توصل اليه الاخرون .

لذلك اعطى قضية الاستثمار اهتماماً استثنائياً ايماناً منه بان الاستثمار اصبح عصب اقتصاد العالم وهو مفتاح التنمية الوطنية واساسها المتين وبالتالي فانه اصدر قانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م ثم تعديل القانون بالقرار الجمهوري رقم (٢٩) لعام ١٩٩٧م ليواكب متطلبات العصر.

ويقدم افضل المزايا والمغريات والتسهيلات والضمانات للمستثمرين والحوافز المشجعة المتمثلة بمساواة القانون للمستثمر اليمني مع المستثمر العربي والاجنبي في الحقوق والواجبات وتبسيط الاجراءات الادارية اللازمة للحصول على تراخيص الاستثمار .. كما منح القانون امتيازات مالية وغير مالية مغرية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في اليمن وقدم الضمانات اللازمة للمستثمر لإعادة تصدير رأس المال الاجنبي والعربي مع الارباح الناتجة عن النشاط الاستثماري وحدد سبلاً مختلفة ومعترف بها دولياً لفض المنازعات وحل الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمرين والدولة او فيما بينهم وتضمن اعفاءات محددة بزمن معين من ضرائب او جمارك او غيرها وتقديم كل التسهيلات وازاحة كل العراقيل والمساعدة على تقديم الاستشارات والدراسات والافكار والمواقع المناسبة وضمانات النجاح لاقامة اي مشروع..

ومثل القانون اليمني - كما جاء في نصه خلاصة المزايا والتسهيلات والمغريات والاعفاءات والخدمات الحكومية الممنوحة للمستثمرين وكل السبل الكفيلة بتشجيع المستثمر على انشاء مشاريعه بكل ثقة واطمئنان .

وجاء انشاء الهيئة العامة للاستثمار كجهة تعمل على تسهيل مهمة المستثمر منذ بدء فكرة المشروع وحتى يقوم على قدميه ومن ذلك البث في الطلبات مباشرة وانهاء الاجراءات المتعلقة بالجهات الحكومية ذات العلاقة نيابة عن المستثمر لتوفر عليه الوقت والمال .. وغيرها من المهام التي تضطلع بها الهيئة في خدمة المستثمر ومساعدته .

ويحرص فخامة الرئيس على المتابعة المباشرة بعملية الاستثمار ويوجه الحكومة ان تولي اهتماماً متزايداً لتوفير المناخ الاستثماري بمعطياته المحفزة والداعمة والمشجعة بالمزايا والتسهيلات من خلال التصحيح المستمر لانماط الاستثمار وإدارة وتوجيه مساره وفق توجيهات وخطط علمية مدروسة تلبي احتياجات المجتمع والتنمية وتعود على المستثمر بفوائد وارباح مغرية لا يجدها في بلد آخر.

على ان القطاع الصحي يمثل احد أهم مجالات الاستثمار الواعدة والمشجعة اذا ما أخذنا بالحسبان النمو السكاني الكبير الذي يضغط بقوة على الامكانيات المحدودة لهذا القطاع ولذلك فان اليمن بحاجة الى الكثير من المشروعات الاستثمارية الصحية كإقامة المستشفيات الحديثة العامة والتخصصية وانشاء مراكز ومعاهد التعليم الطبي والتخصص والاكاديمي - ومصانع الأدوية والاجهزة والمعدات الطبية .. الخ.

مستثمر في قطاع الصحة - مدير مستشفى نشوان.

ميناء عدن يستقبل ٣٠٦ ناقلات خلال «١١ شهراً»:

٣,٤ مليار ريال قيمة الصادرات اليمنية في نوفمبر الماضي

■،، بلغ اجمالي قيمة الصادرات اليمنية من الاسماك والقطن والبن والعطور عبر ميناءي عدن والحاويات خلال شهر نوفمبر الماضي ٣ مليارات و ٤٦٠ مليوناً و٥٦٠ الف ريال.

وأفادت النشرة الاحصائية الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن ان احدى عشرة دولة استقبلت تلك الصادرات واحتلت الصين واليابان وهونج كونج صدارة استقبال الصادرات اليمنية يليها مصر والامارات العربية المتحدة.

إلى ذلك استقبل ميناء الحاويات بعدن خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر ٢٠٠٤م ٣٠٦ ناقلات حاويات وصلت من مختلف الموانئ العالمية ومن جنسيات مختلفة.

وافادت احصائية للميناء للفترة المذكورة حصلت وكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ على نسخة منها أن الناقلات الواصلة الى الميناء افرغت من على متنها ٢٦٣ الفاً و٧٤٧ حاوية من مختلف الاحجام.. موضحة ان المؤشر الاقتصادي سيرتفع الى اكثر من٣٠٠ الف حاوية حتى نهاية العام الجاري ٢٠٠٤م.

الجدير ذكره ان شهر نوفمبر الماضي سجل وصول ٢٨ ناقلة حاويات وأفرغت ١٨ الفاً و٢٣ حاوية من مختلف الاحجام.

خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٠٤م

١,٩ مليار ريال تكلفة ٤٢ مشروعاً استثمارياً بعدن

عدن/سبأ/..

بلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة من مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر الماضي من العام الجاري ٢٠٠٤م ٤٢ مشروعاً بتكلفة مقدارها مليار و٩٨٧ مليوناً و ٩٢٧ ألف ريال.

وذكرت الاحصائية الصادرة عن مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها بان المشاريع الاستثمارية المرخصة لعدد من الاخوة المستثمرين اليمنيين للفترة المذكورة توزعت ما بين القطاعات الصناعية والصحية والسياحية والسمكية والتعليمية والسكنية والخدمات العامة.

وأفادت بأن تلك المشاريع وفرت الف وواحد وثلاثين فرصة عمل ، وأشارت الاحصائية إلى ان المشاريع الصناعية احتلت المرتبة الأولى بـ١٨ مشروعاً تليها المشاريع السياحية بـ١٥ مشروعاً ثم المشاريع الاستثمارية الصحية بـ اربعة مشاريع وتوزعت بقية المجالات الاستثمارية على ما تبقى من المشاريع المذكورة.

٤٠١٣ ملتحقاً بمعهد العلوم الإدارية في الحديدة

الحديدة/سبأ/..

التحق بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية فرع محافظة الحديدة للعام ٢٠٠٤م أربعة آلاف وثلاثة عشر طالباً وطالبة للعام الدراسي الحالي.

وأوضح الدكتور علي عبدالله فكري مديرعام المعهد الوطني للعلوم الإدارية بالحديدة لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ ان عدد الطلاب الملتحقين بالمعهد من الذكور بلغ ٢٧٧٨ طالباً فيما بلغ عدد الاناث ١٢٣٥ طالبة في مختلف التخصصات.

وتخرج عن المعهد خلال العام الدراسي المنصرم ٦٥٠ طالباً و طالبة.

وأشار الأخ مدير المعهد الوطني بمحافظة الحديدة إلى أن المعهد بصدد تنفيذ عدد من المشاريع الانشائية للمعهد منها إنشاء قاعات تدريبية ومعمل حاسوب بالإضافة إلى إعادة تطوير شبكة الانترنت وتجهيز قاعدة بيانات استعداداً لربطها بمركز المعلومات في المحافظة.